ان توسع رقعة اللاانحياز ، رغم خطورة التساهل في المعايير المطبقة ، من شأنه ان يؤدي الى احكام العزلة على الامبريالية الاميركية . ولقد رأينا كيف ان التدخل الاستعماري الاميركي في الهند الصينية أدين بشكل اجماعي مما ساعد في تقويض هذا التدخل في حين ان ادانة التدخل الاميركي كانت محصورة في المعسكر الاشتراكي وعدد من دول اللاانحياز . هذا يعني ان توسيع اطار اللاانحياز يحسم التذبذب والغموض في صالح قضايا التحرر الوطني ومن هنا جدوى التواجد الفلسطيني الثوري في مناطق دول اللاانحياز وفي مؤتمرات هذه الدول .

والان بعد أن خطت كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي خطوات ثابتة نحو ترسيخ سياسة التعايش السلمي والتعاون في العديد من المجالات الاقتصادية والثقافية وابعداً نتيجة لقائهما شبح الحرب النووية من خلال معادلة الردع المتبادل الذي أوجده تكافؤ القوة بينهما ، فان هذا يزيح عن سياسة اللاانحياز مركزية اهتمامها بهذه الاهداف من حيث انها أصبحت الى حد كبير مؤمنة ومضمونة . الا انه بنفس الوقت يحمل سياسة اللاانحياز مسؤوليات جديدة في ضوء هذه المتغيرات في علاقات الدول الكبرى مع بعضها . ولعل التحدي الاساسي الذي يواجه مؤتمر دول اللاانحياز هو تعريف مهمات سياسة اللاانحياز في المرحلة القادمة من حيث تدعيمها للانجازات في صالح الانفراج والتعايش السلمي من جهة ومن حيث تجنيب العالم الثالث من خطر ان يؤدي هذا التعايش الى تجميد قضاياه الاساسية او من حيث اتمام اتفاقات « من فوق رأسه » كما تتخوف الصين وكما يصر الاتحاد السوفياتي على استبعاد مثل هذا الاحتمال . هنا يتوجب على دول اللاانحياز ان تؤكد ان تجاوبها ، مع ضرورات التعايش بين الدولتين الكبيرتين ، ومع ترحيبها للاستقرار الذي ينطوي عليه تفاهمهما ، فسان الاستقرار لا يمكن ولا يجوز ان يعني تجميدا لقدرة حركة هذه الدول على مجابهة عوامل التخلف في مجتمعاتها او لقدرتها على ضرب ما تبقى من معاقل الاستعمار والعنصرية في مناطقها . بالعكس فان تحرر العالم من الخوف من الصدام النووي بين الجبارين هو بدوره وسيلة انعتاق قوى التحرر من الاجهاز على ما تبقى من قواعد للامبريالية في العالم .

هنا تتجلى بوضوح أهمية القضية الفلسطينية بالنسبة للتقاطع بين الابعاد الجديدة لسياسة اللاانحياز والمعادلة الجديدة للتفاهم الثنائي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ان القضية الفلسطينية مرشحة من الان وصاعدا ان تحتل موضوعيا رأس أولوية الاهتمامات لدول اللاانحياز . صحيح ان المواجهة الاقتصادية بين الدول النامية والدول المتقدمة — أي دول جنوب العالم ودول شمال العالم — ستستحوذ على اهتمامات دول العالم الثالث في الحقبة القادمة اذ أنه لا يمكن ان يبقى العالم منقسما طبقيا بالطريقة التي هو عليها الان . كذلك قضايا التحديث وايجاد البنية الهيكلية والمؤسسات وايجاد صيغ التعاون من أجل الاسراع في تحقيق الثورة التقنية المطلوبة ستكون بالضرورة ميزة التوجه المقبل لهذه الدول . الا ان القضية الفلسطينية من الوجهة السياسية سوف تكون محور الاهتمام لان اسرائيل تشكل حركة استعمارية توسعية في عصر انحسار الاستعمار وتقلصه وتشكل نموذجا للعنصرية وللتمييز في عصر أقر المجتمع الدولي — حتى القطاعات التي تمارس التمييز — لا مشروعية العنصرية وسياسات التمييز . يضاف الى ذلك بالطبع ان دول الوطن العربي هي في صلب دائرة اللاانحياز وبالتالي فهي مؤهلة ان توصل الى معظم دول اللاانحياز أولوية التزاماتها بالقضية الفلسطينية وما ينطوي عليه أي تساهل مع اسرائيل من احتمالات تفجير الموقف في منطقة الشرق الاوسط . وهذا يعني ان اي تغاض عن اسرائيل سيكون بمثابة تشجيع للنزوات الاستعمارية في الغرب وللممارسة العنصرية أن تحاول استعادة مواقعها في العالم الثالث اذا ما أبدى هذا العالم أي تهاون او مهادنة للكيان الخارج عن المشروعية الدولية وعن القيم الحضارية والذي لا يتصور « أمنه » أو « بقاءه » الا من